تحليل النزاع
محافظة
ذي قار

برنامج الأغذية العالمي
WFP
Social Inquiry

تحسين آفاق السلام والاستقرار في المجتمعات الهشة في جنوب العراق

السياق
ولمحة عامة

السياق
ولمحة عامة

محافظة ذي قار، هي إحدى المحافظات الواقعة في أقصى جنوب العراق على طول حوض نهر الفرات ، تشترك مع بقية المحافظات الجنوبية في **مشكلة نشوء تدهور بيئي** والتي أثرت على المجالات الاجتماعية والاقتصادية للسكان المباشرة والطويلة الأمد. وقد اقترن هذا مؤخرًا بالتحديات المالية ونظام الحكم على مستوى العراق. و أدى ذلك إلى **حالة من عدم الاستقرار في جنوب العراق ، وخاصة في محافظة ذي قار**، مما جعل هذا المكان منطقة ساخنة معينة للهشاشة مقارنة ببقية البلاد ، **مع قضايا هيكلية تتراوح بين مستويات عالية من الفقر ، وانخفاض مستويات رأس المال البشري ، و عدم تطوير البنية التحتية**. في مركز محافظة ذي قار، الناصرية ، كما هو الحال في المناطق الحضرية المجاورة الأخرى مثل البصرة أو العمارة ، احتج الناس على نطاق واسع منذ عام ٢٠١٥ بسبب تدهور أوضاعهم المعيشية ، في فترة ركزت فيها الحكومة والمجتمع الدولي على صراع (الدولة الإسلامية في العراق والشام) داعش الذي كان حينها يجتاح شمال العراق. كانت الأشهر الأولى من الاحتجاجات شديدة بشكل خاص في الناصرية مع وقوع اشتباكات في الشوارع.

في عام ٢٠٢١ ، ما تزال محافظة ذي قار المعقل الرئيسي للاحتجاجات في العراق ، والتي تتركز في مدينة الناصرية مركز المحافظة. على الرغم من المحاولات المختلفة التي بذلتها قوات الأمن والجماعات المسلحة الأخرى لفض الاحتجاجات ، وغالبا ما ادت الاجراءات القاسية ضد المحتجين الى سقوط العديد من الضحايا ا ، يواصل العديد من السكان الاحتجاجات ويطالبون بتنفيذ مطالبهم. في العامين الماضيين ، أدت الاحتجاجات في الناصرية إلى تغيير العديد من رؤساء الشرطة والمحافظين ، ولكن دون حدوث تحسن واضح في القضايا الهيكلية التي يعاني منها الناس. و كانت آخر محاولة لتهدئة الاحتجاجات هي تعيين محافظ جديد لذي قار كان أحد خمسة مرشحين قدمهم المتظاهرون إلى حكومة العراق.

و لفهم الهشاشة الاجتماعية والتحديات التي تواجه القدرة على الصمود في ذي قار بشكل أفضل ، يجب التركيز على ما يجعل العنف يتصاعد ويطول أمده بشكل متزايد. ترتبط المناطق الريفية في ذي قار، على وجه الخصوص ، ارتباطًا قوياً بالهشاشة الموجودة بشكل عام في المحافظة ، على الرغم من أنها قد تظهر بشكل مختلف. تم الوصول الى دوافع مختلفة من خلال إجراء مقابلات مع أعضاء المجتمع والجهات المؤسسية الفاعلة على حد سواء ، والتي تتراوح بين **عدم القدرة على متابعة سبل كسب العيش الريفية التقليدية ، وغياب الاستجابة المؤسسية ، والتوقعات القاتمة ، والافتقار إلى وجود وكالة للشباب ، فضلاً عن الأعراف الاجتماعية التي أصبحت وبشكل متزايد غير قادرة على تعزيز التغيير والاستجابة سلمياً للتحديات.**

وبالتالي ، تواجه محاولات بناء القدرة على الصمود في ذي قار مشاكل راسخة جعلت من المحافظة ولسنوات منطقة هشة بشكل خاص في العراق. وهذا ما تظهره المؤشرات الرئيسية للهشاشة من عام ٢٠١٢ في الجدول [١] ، والتي تم الحصول عليها من خلال آخر مسح أجرته الحكومة لكافة العوائل الموجودة في العراق [٢]. **لقد ضاعفت جميع الأقضية في ذي قار و بشكل منهجي متوسط المعدل الوطني الخاص بالفقر وبطالة الشباب من الذكور في العراق.** ويظهر أن ما يقارب من نصف عدد الأسر في المحافظة كانت تعيش تحت خط الفقر وأن أكثر من نصف عدد الشباب الذكور اساسا يكافحون للعثور على عمل مستدام [٣]. في ظل هذه النظرة العامة، فليس من المستغرب أن نجد أن المناطق الريفية في محافظة ذي قار كانت مصدرًا للشباب المجندين لوحدات الحشد الشعبي منذ عام ٢٠١٤ ، حيث وفرت فرص عمل لمجموعة مهملة للغاية. دعمت هذه الوحدات حرب بغداد ضد داعش وكانت ردا لتلبية فتوى أصدرها آية الله العظمى علي السيستاني للدفاع عن العراق ومواطنيه ، واستمرت هذه الوحدات في تحشدها بعد انتهاء الصراع رسمياً في موضوع أصبح مسيسا للغاية و يؤثر على مستقبل العراق.

الجدول ١ - لمحة عن الهشاشة مع بيانات تعود لعام ٢٠١٢

	الناصرية	الشطرة	الرفاعي	الجبايش	سوق الشيوخ	العراق بأكمله
نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني في العراق	38%	49%	41%	52%	39%	20%
النسبة المئوية للسكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ عامًا العاطلين عن العمل أو العمالة الناقصة ، لكنهم يبحثون عن عمل	58%	35%	39%	61%	49%	26%
النسبة المئوية للأشخاص الذين ولدوا بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ بدون شهادة تعليمية	39%	29%	27%	39%	23%	30%
النسبة المئوية لأرباب الأسر أو الزوجات / الأزواج الذين ولدوا في محافظة عراقية أو دولة مختلفة	4%	5%	7%	5%	4%	11%
النسبة المئوية من المستجيبين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن انتشار الفساد الآن أكثر مما كان عليه قبل عامين	31%	60%	29%	72%	49%	53%
النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين أعربوا عن عدم رضاهم أو عدم رضاهم على الإطلاق عن مستوى الأمن المحلي	6%	1%	1%	1%	3%	10%
النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين أعربوا عن عدم رضاهم أو عدم رضاهم على الإطلاق عن الثقة / القبول الذي يشعر به المجتمع / الحي	12%	19%	14%	2%	2%	10%
النسبة المئوية للمشاركين في الاجابات الذين تواصلوا مع أحد السياسيين أو حضروا مناقشة سياسية أو حضروا مظاهرة او احتجاج (أو كانوا سيفعلونها) ، في مقابل أولئك الذين لم يفعلوا ذلك أبدًا	59%	62%	39%	52%	55%	48%
درجة الثقة (من ٠ = عدم الثقة إلى ١٠ = الثقة الكاملة) الممنوحة لحكومة العراق ، إلى الحكومة المحلية في القرية / المدينة ، وإلى زعماء القبائل / العشائر (متوسط الثلاثة)	7.2	4.9	5.8	6.1	7.1	6.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي العراقي والبنك الدولي ، المسح الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠١٢.

ولتعزيز فرص برامج التمكين و القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية في ذي قار للمساهمة في السلام والتماسك الاجتماعي في ظل الوضع الحالي ، فانه من المهم جدا الحصول على إدراك أفضل للديناميات / المتغيرات على أرض الواقع. يهدف هذا التقرير ، على وجه الخصوص ، إلى اكتساب استيعاب أفضل لكيفية إدراك المواطنين في هذه المناطق الريفية لوضعهم الحالي ، وكيف تنظر السلطات على مستوى المحافظات إلى هذه الديناميكيات / المتغيرات ، لغرض دمج النتائج والاستفادة منها في تصميم البرنامج وتنفيذه. و سيضمن ذلك أن برامج تعزيز القدرة على الصمود في هذه المواقع ليس لها أي عواقب سلبية غير مقصودة ويمكن أن تساهم في ايجاد مجتمعات أكثر سلمًا وتماسكًا اجتماعيًا حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا. لذلك ، فقد قام برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) بالتعاون مع لجنة الاستفسار (الاستقصاء) الاجتماعي لإجراء تحليل نوعي للمجتمعات المحلية في ذي قار من أجل فهم علاقات المجموعة الحالية بشكل أفضل ، والعنف الهيكلي ، وأسباب النزاعات ، والدوافع ، والمحفزات المتعلقة بالحصول على الموارد (الطبيعية) ، (انخفاض) فرص سبل كسب العيش ، تغير المناخ ، وانعدام الأمن الغذائي.

المنهجية

تم اتباع نهج نوعي للبحث ، استنادا الى سلسلة من المقابلات شبه المنظمة مع السكان المحليين في جميع انحاء المجتمعات الريفية في الاقضية الخمسة التابعة لمحافظة ذي قار:

١. الناصرية

٢. الشطرة

٣. الرفاعي

٤. الجبايش

٥. سوق الشيوخ

تم استخدام أسلوب جمع البيانات النوعية لتكون قادرة على التقاط وجهات نظر أكثر دقة للديناميكيات / المتغيرات المحلية ووجهات النظر حول عدد من العوامل الهيكلية والبنيوية التي تؤثر على الحياة اليومية للأشخاص في هذه المناطق المهمشة. ولكي يتمكن المواطنون من التحدث بطريقة أقل تقييدًا واستخدام كلماتهم الخاصة بشأن القضايا التي قد تكون حساسة للغاية بحيث لا يمكن طرحها او السؤال عنها بشكل مباشر. وبالمثل ، تم تطبيق هذه الطريقة مع المسؤولين على مستوى المحافظة لاكتساب المزيد من الأفكار والرؤى الاوسع حول الديناميكيات / المتغيرات و الاستجابات السياسية. وهكذا، تم إعداد استبيانين شبه منظمين لهذا التحليل ، يغطيان المواضيع التالية لكل من أفراد المجتمع و السلطات على مستوى المحافظة:

١.الديناميكيات / المتغيرات المحلية العامة: خصائص الموقع ، والوضع الاجتماعي والاقتصادي العام ، والمهن المشتركة ، والتنوع القبلي ، وأنماط الهجرة ، والسلامة والأمن العامين ، والرعاية والاهتمامات الصحية العامة ، والتفاعلات الاجتماعية ، وامكانية التنقل عبر القضاء والمحافظة ، وأي تغييرات رئيسية تمت ملاحظتها بين هذه الديناميكيات / المتغيرات في السنوات الخمس الماضية.

٢.الديناميكيات / المتغيرات الاجتماعية: الاهتمامات والمخاوف الاجتماعية الرئيسية التي تواجه المجتمع المحلي بما في ذلك ظهورها وتطورها ، واستجابات السلطات لهذه المخاوف والاهتمامات ، والتوترات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع المحلي والأطراف المعنية ، والفئات الأكثر هشاشةً في المجتمع المحلي ، وما إذا كانت الديناميكيات / المتغيرات الريفية متصلة بالمدن الرئيسية في المحافظة أم لا.

٣.نظام الحكم والأمن: الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بنظام الحكم وتوفير الخدمات ، ووجود سلطة الدولة في المنطقة والجهات الفاعلة الأخرى التي يعتمد عليها الناس ، واستقلال الإدارة المدنية المحلية ، المخاوف الرئيسية فيما يخص السلامة والأمن في المنطقة ، ومصادر التهديدات ، والترتيبات الأمنية الحالية وفاعليتها في توفير السلامة والحماية.

٤.الظروف البيئية: التغييرات البيئية الرئيسية التي تواجهها المنطقة وكيفية تطورها ، وتأثير هذه التغييرات على سبل العيش ، والتفاعلات الاجتماعية ، والوضع الأمني ، وأسباب هذه التغييرات واستجابة السلطات لها ، والعدالة والمساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية في الوقت الحاضر.

٥.الديناميكيات / المتغيرات الاقتصادية: التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها المنطقة وتاثيرها على المجتمع ، و أساليب التكيف التي قام بها المواطنون في هذا الصدد ، واستجابة السلطات لهذه التحديات ، والمشاركة في الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة.

٦. حل الصراعات وفض النزاعات: آليات تسوية النزاعات والصراعات ومدى سلميتها وفعاليتها ، وخيار تفضيل الآليات الرسمية أو العرفية لحل هذه القضايا.

٧.تأثير الصراع ضد داعش وعودة الجنود: عدد الجنود العائدين الذين لا يزالون ينتمون الى قوات الأمن وأولئك الذين عادوا إلى الحياة المدنية ، وقدرة وقابلية الجنود السابقين على إعادة اندماجهم مرة أخرى في الحياة المدنية ، والدعم الذي تلقوه.

الشكل ١ - محافظة ذي قار في العراق

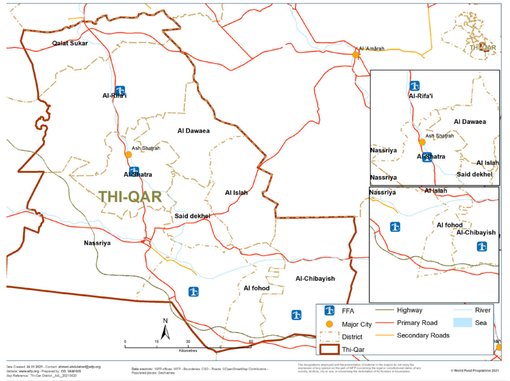

تمت مناقشة هذه الأسئلة وتم تنقيحها مع برنامج الأغذية العالمي. و استندت المواقع المستهدفة للتحليل إلى المناطق والضواحي المحيطة بها التي يقوم فيها برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه بتنفيذ البرمجة (الشكل ١). تم إجراء ما مجموعه ٤٤ مقابلة - ٨ مقابلات في كل من الاقضية الخمسة بالإضافة إلى ٤ مقابلات إضافية مع سلطات المحافظة [٤]. و عند أخذ عينات السكان تم الاخذ بنظر الاعتبار الشرائح الاجتماعية مثل العمر (أقل من ٣٥ عامًا أو أكثر) ، المهنة (منتسب في قوات الأمن ، مزارع ، صياد سمك ، ربة منزل ، موظف حكومي ، صاحب عمل ، عامل ماهر أو غير ماهر بأجر يومي ، عاطل عن العمل ، طالب ، متقاعد) والتعليم ونوع الجنس . تغطي العينة نطاقًا واسعًا من الأعمار (١٨ عامًا فأكثر) والمهن ومستويات التعليم الموجودة في هذه المجتمعات. تم إجراء المقابلات بتوازن بين الجنسين حيث تم اجراء المقابلات مع ١٤ امرأة و ٣٠ رجلاً. و فيما يتعلق بالسلطات ، تم اجراء معظم المقابلات مع مسؤولين مختلفين في مديريات الزراعة والتربية والصحة في ذي قار ، بالإضافة إلى مكتب المحافظ.

تم جمع البيانات بين أواخر ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٠ ويناير / كانون الثاني ٢٠٢١ من خلال فريق متمرس من الباحثين الميدانيين المحليين الذين قام بتدريبهم لجنة الاستفسار (الاستقصاء) الاجتماعي وبرنامج الأغذية العالمي في البصرة. يتألف الفريق من ثلاثة أعضاء ، أحد المحاورين الرئيسيين واثنين من مدوني الملاحظات الذين تناوبوا على وقتهم في الميدان لتدوين ملاحظاتهم لأن التسجيل الصوتي للمقابلات لم يكن آمنًا أو مناسبًا. وجميع افراد الفريق من سكان محافظة ذي قار. وقام فريق المحاورين بضم مستجيبين من كلا الجنسين رجالاً ونساءاً لضمان مشاركة أكبر للمرأة في الدراسة.

أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن المقابلات تم اجراؤها وفقًا لأنظمة وضوابط الصحة العامة بعد ان تم تخفيف قيود كوفيد - ١٩ في ذي قار. ومن أجل سلامتهم وسلامة المشاركين في الدراسة ، تم تزويد الفريق الميداني بمعدات الحماية الشخصية (أقنعة للوجه ومعقم لليدين) ، وحيثما أمكن ، تم اجراء المقابلات في الهواء الطلق أو في أماكن جيدة التهوية (على سبيل المثال ، في حدائق المستجيبين ، المزارع ، على ضفاف الأنهار والجداول ، الأسواق ، الغرف ذات النوافذ المفتوحة وما إلى ذلك).

الديناميكيات / المتغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية في محافظة ذي قار

الديناميكيات / المتغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية في محافظة ذي قار

أشار المستجيبون و المشاركون في الاستطلاع ، إلى **سلسلة من التحديات الهيكلية** المشتركة في جميع اقضية ذي قار و التي يواجهها مجتمعهم والتي تسهم في تدهور كل من الظروف المعيشية والتعايش في المناطق الريفية. معظم هذه التحديات ليست جديدة ، لكنها أصبحت أكثر أهمية خلال العقد الماضي ، حيث فشلت الفرص الاقتصادية الناجمة عن تغيير النظام بعد صدام حسين في تحقيقها. و كما أشار بعض ممثلي الحكومة الذين تمت مقابلتهم ، فإن الصراع الأخير ضد داعش في شمال البلاد وأزمة كوفيد - ١٩ كشفت عن مدى سوء استعداد هذه المناطق لتحمل مثل هذه الصدمات.

تتراوح المواضيع من الجوانب الاجتماعية (القضايا القبلية ، والديناميات الجنسانية ، وحركة السكان) إلى الجوانب الاقتصادية (انعدام الأمن الاقتصادي ، والبطالة ، والتخلي عن الزراعة) بالإضافة إلى نظام الحكم والوضع الأمني ، بما في ذلك إعادة دمج المقاتلين السابقين من الصراع ضد داعش. **كل هذه الديناميكيات / المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا ، مما يجعلها اكثر قوة.** تمت الإشارة إلى هذا الترابط في التحليل أدناه ، حيث يغطي كل قسم سردًا لمواضيع فردية ولكنه يشرح كيفية الارتباط بالآخرين إما كسبب محتمل أو كنتيجة.

الإطار ١. وصف للمناطق التي تمت تغطيتها في ذي قار

تم إجراء مقابلات نوعية مع أفراد المجتمع المحلي في المناطق الريفية بالمحافظة ، وتمت تغطية عددًا من القرى التي تقع ضمن الطرق الرئيسية (وبالتالي ، لم يتم جمع البيانات في مراكز الاقضية أو النواحي). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية العامة متشابهة بين الاقضية ، وهو ما يبرر التحليل المشترك الذي تم إجراؤه في أدناه للمحافظة بأكملها. جميع المناطق متنوعة قبليًا ، حيث توجد معظم القبائل في قرى مختلفة عبر الاقضية (بعضها يمتد أيضًا إلى محافظة البصرة).

تقع القرى التي تم اختيارها لإجراء المقابلات في أجزاء من القضاء حيث يقوم برنامج الأغذية العالمي وشريكه المتعاون منظمة «سويدو» (المنظمة السويدية للمساعدات التنموية) SWEDO بتنفيذ برامج لبناء القدرة على الصمود. وفيما يلي بعض السمات الخاصة بالمناطق المشمولة :

١. قضاء الناصرية: تم اجراء المقابلات في الجزء الريفي من مركز القضاء في ذي قار ، لكنها قريبة نسبياً من مركز الناصرية - مركز المحافظة. شهدت بعض المناطق هنا بعض التحسينات في البنية التحتية العامة ، ربما بسبب قربها من مركز المحافظة . على سبيل المثال ، انتقلت مؤخرا بعض من أقسام جامعة ذي قار إلى المناطق النائية من القضاء واستفادت المنطقة من الزيادة في حركة السكان.

٢. قضاء سوق الشيوخ: تم اجراء المقابلات في قرى شمال وشمال شرق القضاء على ضفاف نهر الفرات. هذا الجزء يفتقر بشدة إلى البنية التحتية الأساسية مثل المراكز العامة للرعاية الصحية أو لمحطات تنقية المياه.

٣. قضاء الجبايش: تم اجراء المقابلات في المنطقة الواقعة بين اهوار الجبايش ونهر الفرات. وهي أبعد منطقة عن مركز المحافظة. و كانت هذه المنطقة تاريخياً واحدة من أكثر الاقضية إهمالاً في جنوب العراق ، على الرغم من ثروتها الطبيعية. لقد تدهورت منطقة الاهوار بشدة رغم انها تعتبر واحدة من المعالم الرئيسية في محافظة ذي قار ومكان عرب الأهوار. وتشمل سبل كسب العيش الأخرى الموجودة هنا ، مقارنة بالمناطق الأخرى ، السياحة والصيد وصيد الأسماك.

٤. قضاء الرفاعي: تم اجراء المقابلات في الجزء الشمالي من القضاء ، القريب نسبيًا من محافظة واسط ، في سلسلة من القرى الواقعة على طول النهر والتي تشترك في روابط قبلية.

٥. قضاء الشطرة: تم اجراء المقابلات في جزء القضاء الأكثر تضرراً من الهجرة، وفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة [٥]. يتم عبور هذه المنطقة من خلال قنوات الري المتصلة بالأهوار ، ولكن بسبب نقص وشحة المياه ، يقوم عدد كبير من العوائل بمغادرة المنطقة.

القضايا القبلية (العشائرية)

القبائل (العشائر) **هي الجهات المجتمعية الرئيسية الفاعلة في المناطق الريفية في جنوب العراق** ، وبالتالي ، يتم مناقشتها باعتبارها الموضوع الأول للتحليل. القبائل يشكلون ويحددون العلاقات داخل المجتمعات المحلية وفيما بيّن المجتمعات من خلال فرض العادات والأعراف والتقاليد. لذلك ، فإن السلام والاستقرار ، وخاصة في هذه المناطق الريفية ، مرتبطان إلى حد كبير بالديناميكيات / المتغيرات والعلاقات القبلية فيما بينها.

بشكل عام ، وتاريخيًا ، تكررت الخلافات القبلية داخل القرية نفسها أو بين القرى في جميع الاقضية نظرًا للطبيعة القبلية/ العشائرية الشديدة وغير الرسمية للمجتمع في المناطق الريفية في ذي قار. بالنسبة للعديد من العوامل التي تم تحليلها في هذا التقرير، وترتبط بشكل أساسي بانعدام الأمن الاقتصادي والبطالة الناشئة ، **فقد ارتفع معدل تكرار النزاعات على مدار العقد الماضي ، مما أسهم في تدهور الثقة والبيئة الاجتماعية العامة** . ومع ذلك ، يتم تسوية هذه النزاعات دائمًا من خلال آليات قبلية / عشائرية داخلية دون مشاركة جهات فاعلة اخرى أكثر رسمية في مجال تطبيق القانون. هذه الآليات الداخلية ، بدورها ، يمكن أن تؤدي إلى أعمال عنف وقد تصل إلى حوادث كبيرة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية بين الطرفين.

> **[أكبر تهديد أمني] هو طريقة حل النزاعات من خلال الأعراف والعادات القبلية ، مما يخلق مشاكل لأن هذا الحل قد يكون غير سلمي أحيانًا ، مما يؤدي إلى استخدام الأسلحة**
>
> (رجل ، عامل بأجر يومي ، ٣٦ عام ، الجبايش)

> **لقد تطورت بعض الخلافات القبلية/ العشائرية إلى اشتباكات مسلحة حقيقية بينما لا تفعل قوات الأمن شيئًا حيال ذلك. تبدأ معظم [النزاعات القبلية] دون داع**
>
> (رجل ، مزارع ، العمر ٤٢ عام ، الرفاعي)

> **في هذا المجتمع نخشى الخلافات أو التوترات القبلية / العشائرية من أن تتحول إلى اشتباكات مسلحة كما يحدث أحيانًا في ظل غياب الوساطة أو الحلول المناسبة للنزاع ، خاصة وأن قوات الأمن لا تفعل شيئًا ولا يمكنها التدخل في العادات القبلية / العشائرية**
>
> (رجل ، موظف حكومي ،العمر ٤٢ عام ، سوق الشيوخ)

ومع ذلك ، فإن احتمالية تسوية النزاعات والخلافات سلميا يتحدد إلى حد كبير بنوع وحجم الموضوع. تشير ملاحظات وتعليقات المستجيبين التي تم جمعها خلال البحث ، وكذلك ردود السلطات المحلية **إلى أن النتائج غير السلمية والمضطربة للعلاقات القبلية / العشائرية أصبحت أكثر تكرارًا في السنوات القليلة الماضية**. قد يعني هذا إما أن الأطراف لم تتخذ زمام المبادرة لحل النزاع سلميًا عبر آليات التسوية غير العنيفة، مما يتيح المجال أمام الجهات الفاعلة أو الأفراد المتضررين لحلها بالعنف ، أو أن يكون نوع المشكلة هو من النوع الذي يجعل إحدى القبائل تتخذ اجراءات عنيفة و فورية لإظهار قوتهم ولجعل القبيلة / العشيرة النظيرة تقبل أحكامهم وشروطهم لأي تسوية سلمية محتملة على حد سواء . بالإضافة إلى ذلك ، عندما توافق القبائل على تسوية سلمية لكنها تفشل في تنفيذ الشروط المتفق عليها ، فقد تلجأ بعد ذلك إلى العنف. كل هذه النتائج حتماً تولد خصومات يمكن أن تستمر لسنوات ، مما يثير سلسلة من أنواع مختلفة من الاعمال الانتقامية ضد بعضهم البعض. نظرًا لمركزية الديناميكيات / المتغيرات القبلية ، تم تقسيم المناقشة إلى مواضيع فرعية لإجراء تحليل أعمق.

أسباب التوترات

أشار المستجيبون من جميع الأقضية إلى أن الخلافات والصراعات القبلية هي الشاغل الأمني الرئيسي في مناطقهم. وتنجم هذه المشاكل عمومًا بسبب قضايا اجتماعية مثل الشجارات بين الشباب التي تتطور إلى أعمال عنف ، والعنف المنزلي ، والنزاعات حول الوصول الى الأراضي و فرص العمل ، وما إلى ذلك. ومع ذلك فمن بين اكثر الأسباب شيوعا ، هي تلك التي ترتبط **بالديناميكيات السلبية بين الشباب** ، والتي ، بطريقة ما تشكل جيلاً ضائعاً مشابه لأماكن أخرى في الشرق الأوسط [1]. **ان انعدام الفرص، وغياب التعبير ، ونقص التعليم ، أو الاضطرابات العامة** - تشكل الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب نحو بدء النزاعات ، ثم تغذية النزاعات القبلية / العشائرية الأكبر والردود والاستجابات العنيفة. ونظرا لأهمية ومحورية هذه الديناميات، وبالتالي أسبابها، فسيتم تحليلها لاحقاً بمزيد من التفصيل في هذا التقرير.

حل النزاعات والصراعات

كما ذكرنا سابقًا ، إن الحوادث الاجتماعية أو النزاعات يتم حلها ,تقريبًا دائما, من خلال العمليات القبلية/ العشائرية بدلاً من العمليات الرسمية. قد تنتهي تسوية هذه العمليات في بعض الأحيان بشكل سلمي ، لكنها يمكن أن تتصاعد إلى لجوء الأطراف إلى وسائل العنف والمواجهات المسلحة (ويتم تسهيل ذلك أيضًا انتشار الأسلحة خارج الجهات الرسمية المكلفة بتنفيذ القانون). هناك مدونات قواعد سلوك محددة معروفة داخل جميع القبائل لكل نوع من أنواع التعدي أو انتهاك العادات والأعراف القبلية. تم وضع هذه القواعد لحل المشاكل ومحاسبة الجناة في حال خرقها او انتهاكها، سواء كانوا أفرادًا أم قبيلة / عشيرة بأكملها. وبشكل عام يمكن حل المشاكل البسيطة سلميًا ، لكن الجرائم مثل القتل والقضايا المتعلقة بالشرف والسرقات الكبرى هي بطبيعة الحال حساسة للغاية ومعقدة ، وغالبًا لا يتم تسويتها بشروط سلمية.

يختلف الوقت الذي تستغرقه هذه العمليات للوصول إلى تسوية أو لا، ويعتمد ذلك على عدة عوامل مثل حجم المشكلة , ونوعها , وتاريخ العلاقات بين القبائل / العشائر المتنافسة ، وكذلك جهود القبائل الأخرى التي عادة ما تتوسط بين القبائل / العشائر المتنافسة للتوصل إلى تسوية سلمية. يلتقي الطرفان المتنافسان بحضور قبائل وعلماء دين آخرين ، ويهدفون خلال الاجتماع إلى الاتفاق على شروط التسوية. تم تحديد هذه الشروط مسبقًا

لكل نوع من أنواع القضايا أو النزاعات بناءً على القواعد العرفية التي تنطبق على جميع القبائل ويتم اتباعها، من قبلهم والتي تتضمن في كثير من الأحيان تعويضات مالية[٧]. اما إذا ما انتهت المناقشات دون اتفاق ، فقد يؤدي ذلك إلى أعمال انتقامية متبادلة بين القبائل المتضررة ، والتي يمكن أن تستمر لفترة طويلة ما لم يتم الإعلان عن هدنة لمناقشة شروط جديدة ومحاولة التوصل إلى اتفاق. عندما لا يتم التوصل إلى تسوية سلمية ، عادة ما تلجأ القبائل إلى المواجهة المسلحة حيث يقوم أفراد مسلحون من القبائل بتنسيق وشن الهجمات على أراضي بعضهم البعض ، بالإضافة إلى انها تتخذ شكل أعمال انتقامية حيث يستهدف أفراد القبائل المتنافسة بعضهم البعض بشكل فردي.

من المهم تسليط الضوء على حقيقة أنه حتى بعض القرارات السلمية لها عواقب سلبية على المجتمع ، مما يزيد من ضعضعة الروابط الاجتماعية. و يشير المستجيبون إلى «الفصليّة» كأحد هذه الحلول السلبية. «**الفصلية**» تعني التخلي عن امرأة من عائلة أو من قبيلة الجاني لقبيلة الضحية. جانب سلبي آخر هو **الافتقار إلى المساءلة الحقيقية** ، حيث لا يتم محاسبة الجناة على أفعالهم لأنهم فقط يدفعون الدية كتعويض ، مما يفسح المجال لتراكم المظالم وإطالة أمدها على مدى أجيال. هذا لأن الاتفاقات تُعقد عادة بين زعماء القبائل وليس مباشرة بين الضحية والجاني - في معظم الحالات ، يتم أخذ مطالب الضحية في الاعتبار ، ولكن قد لا يكون هذا هو الحال دائمًا. هذا يعني أن هناك بعض الحالات ليس بالضرورة دائما ان ترضى فيها عائلة الضحية على التسوية بين القبائل ، ولكن يجب الموافقة والتوقيع. قد يؤدي ذلك إلى عودة ظهور المشكلة في المستقبل ، على سبيل المثال من جانب عائلة الضحية.

التفاعل مع سيادة القانون الرسمية

يشير المستجيبون إلى حقيقة أن السلطات الحكومية ، ولا سيما الجهات الفاعلة في تنفيذ القانون مثل الشرطة المحلية ، لا تتدخل عادة في النزاعات القبلية ما لم تتطور إلى أحداث عنيفة للغاية ومخاطر ان تمتد إلى منطقة أوسع. عند وقوع حادثة أو نزاع يلجأ المتضررون إلى شيوخ القبائل و العشائر لحلها والتوصل إلى تسوية. ويذكر أنه يتم بالفعل إبلاغ الشرطة بالحادث ويتم رفع دعوى قضائية كإجراء شكلي ولزيادة الضغط على الجاني ، ولكن لا يتم اتخاذ أي إجراء من قبل الشرطة حتى اكتمال عملية الاتفاق القبلي / العشائري. في حالة التوصل إلى اتفاق بين القبائل ، يتم إسقاط الدعوى القضائية لتجنب الإجراءات الرسمية.

ومع ذلك ، هناك إقرار من قبل معظم المستجيبين بأن نظام القضاء الرسمي يجب أن يكون مسؤولاً عن حل النزاعات والجرائم والانتهاكات. ورأى معظم من تمت مقابلتهم أن الآليات القبلية ليست دائمًا الطريقة الافضل لحل النزاعات ، لاسيما عندما تكون القبائل مسيسة ولديها سلطة أكبر من ذي قبل. أشار معظم المستجيبون إلى حرصهم على الاعتماد على نظام القضاء الرسمي ولكن فقط في حال كان فعال وفوق القوانين القبلية. لكن الناس ما زالوا يلجؤون بشكل أساسي إلى الآليات القبلية لأن الإجراءات الرسمية تعتبر بطيئة وغير فعالة ، وغالبًا ما تكون مصحوبة بالعمليات البيروقراطية البطيئة والفساد والمحسوبية.

قد يكون هناك أحيانًا خلاف بين القبائل المتنافسة حول تصنيف النزاع ؛ على سبيل المثال ، ما إذا كان يجب تصنيف الموت العنيف لأحد أفراد القبيلة على أنه موت عرضي أو جريمة قتل.

وأفيد ايضاً أنه حتى جهات تنفيذ القانون تنصح الأطراف المتنافسة لحل نزاعاتها من خلال الآليات القبلية لتجنب المزيد من الصراع. أفراد قوات الأمن هم أفراد في هذه المجتمعات كما ان لهم انتماءات قبلية وعشائرية ، مما يعني أن القبائل/ العشائر يمكنها مسائلتهم عن أفعالهم - إذا تصرف أحد أفراد تنفيذ القانون بطريقة تتعارض مع او مخالفة للأعراف والعادات القبلية ، ويتم تجاوز رتبته ومنصبه وتجاوز المؤسسة التي ينتمي إليها ويتم محاسبة قبيلته على أفعاله[٨].

أفاد مسؤولون تمت مقابلتهم من الحكومة المحلية في محافظة ذي قار بأن السلطات لا تدعم آليات حل النزاعات هذه لأنها تساهم في إطالة أمد ديناميكيات العنف. لكنهم يذكرون أيضًا أنه بسبب المناخ الاجتماعي الحساس في المناطق الريفية ، فإن أي تدخل خاطئ من جانب الحكومة يمكن أن يسبب المزيد من المشاكل ، مما يجعل السلطات حذرة للغاية في التدخل في النزاعات القبلية. تشعر السلطات المحلية أنه لا يوجد دعم للتغيير في المناطق الريفية (والذي يبدو أنه يتعارض إلى حد ما مع اقرار المواطنين بأن آليات الحل القبلي ليست الآلية المفضلة). ومع ذلك ، هنالك بعض الجهود التي يتم بذلها لتخفيف الأثر السلبي لمثل هذه العمليات: «تحاول السلطات حل هذه التقاليد المتطرفة من خلال حملات التوعية بمساعدة منظمات المجتمع المدني وكذلك إعطاء الشرطة دورًا للتعامل مع العنف المنزلي والسلوك السيئ» ، (مسؤول في المحافظة).

انعدام الأمن الاقتصادي والبطالة

كل المقيمون والمستجيبون تقريباً الذين تمت مقابلتهم في ذي قار أكدوا على الصلات بين النزاعات القبلية المتزايدة وتدهور الوضع الاقتصادي للأسرة. و هناك اعتراف من السلطات الحكومية بأن هذه الزيادة في النزاعات في المناطق الريفية ترجع إلى « تزايد الظروف المالية السيئة في هذه المجتمعات ، مما ينعكس سلبًا على حياتهم اليومية ويؤدي بالتالي إلى نزاعات مهينة بين الافراد في القرية نفسها والتي يمكن أن تتطور إلى نزاعات قبلية وعشائرية «(مسؤول في المحافظة).

كان معدل انعدام الأمن الاقتصادي يتجه صعودًا على مدار العقد الماضي في منطقة كانت أصلا هشة للغاية. في المناطق الريفية ، لم يتم تحقيق الفرص الاقتصادية المحتملة بسبب العديد من العوامل الهيكلية. في حين أن تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ أدى إلى توسيع نطاق وظائف القطاع العام [٩] ، إلا أن فرص العمل هذه كانت أقل توفرًا للأشخاص البعيدين عن مركز الناصرية ، وخاصة لمن يعيشون في القرى. فقط التجنيد في قوات الأمن غير النظامية ، ومعظمها من وحدات الحشد الشعبي ، أتاح مؤخرًا فرصة للراحة. كما ان عدم القدرة على الاستمرار في الأنشطة الزراعية بسبب نقص الربحية، وهو موضوع سيتم البحث فيه لاحقاً و بالتفصيل في هذا التقرير. قد ساهم في تقليص الفرص الاقتصادية. وبحسب ما ورد في التقارير بان الظروف المعيشية أصبحت باهظة التكلفة بشكل متزايد ، مما يضيف الى الضائقة الاقتصادية التي يواجهها معيل الأسرة - وهو وضع يزداد سوءًا مع استمرار انخفاض سعر صرف الدينار العراقي ، وبالتالي أصبحت أسعار المنتجات المستوردة ، التي تملأ معظم أسواق المواد الغذائية في المناطق الريفية ، أعلى.

بالإضافة إلى هذه المسائل الهيكلية ، حدثت صدمة أخرى بالفعل للاقتصاد المحلي الهش في العام الماضي ، عندما أثرت إجراءات الإغلاق بسبب أزمة فيروس كورونا على العوائل التي تعتمد على العمالة غير الرسمية ، وفي الوقت ذاته واجهت فيه الحكومة المركزية التأخير في دفع رواتب الموظفين العموميين ، مما يؤثر بدوره على هذه الشريحة من السكان. وبالتالي ، تأثرت جميع العوائل بالتساوي ، بغض النظر عن سبل كسب عيشها. أفاد بعض المستجيبين أنهم حاولوا العودة إلى الزراعة من أجل الحصول على مورد رزق في وقت كان فيه مزارعون آخرون يبيعون أراضيهم ؛ وفي حالات أخرى ، بدأت النساء من افراد الاسرة في ممارسة أنشطة الحرف اليدوية لدعم اقتصاد الأسرة. في أي من الحالات ، لم يعتبر المستجيبون أي من هذه الحلول على أنها حلول مستدامة.

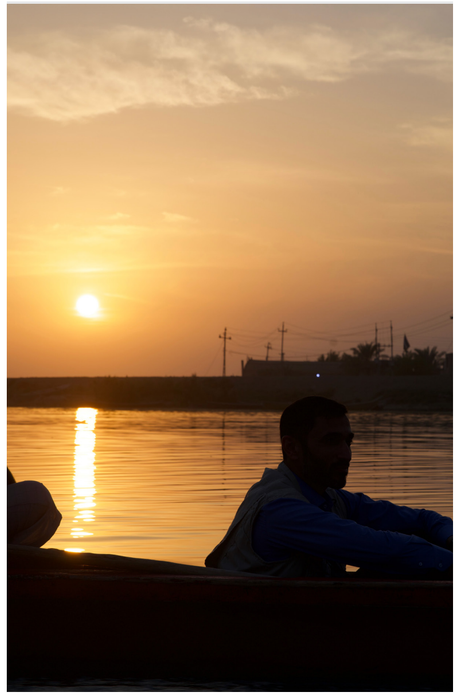

> **لم نتمكن من التكيف مع الوضع الجديد. لم أجد مصدراً يمكنني من خلاله توفير الدخل أو تجنب الأزمات المالية. لقد عملت مع عائلتي في الزراعة ، لكنها لا توفر دخلاً جيدًا وهي ليست عمل ثابت خاص بي**
>
> (رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٦ عام ، سوق الشيوخ).

> **أكبر همومنا ومخاوفنا الآن هو تدهور الوضع الاقتصادي ، لعدم وجود دعم للمزارعين ، هناك تأخير في الرواتب ، وارتفاع في الأسعار ، وهناك فشل في توفير فرص العمل ، وتفشي البطالة بين الشباب. كل هذا ظهر بسبب الفشل في إدارة البلاد بشكل صحيح**
>
> امرأة ، ربة منزل ، ٥١ عام ، الرفاعي

وسط هذه الديناميكيات / المتغيرات ، **تجتذب البطالة مخاوف الناس بسبب عواقبها المزعزعة للاستقرار**. في الواقع ، فإن معظم التنافس والصراع بين الفئات الاجتماعية ، وخاصة بين القبائل ، هو في الأساس من أجل فرص العمل ، و بنسبة اقل - من اجل الموارد الأخرى مثل الأرض أو المياه -. تحاول القبائل تأمين الفرص القليلة التي تظهر لمجموعاتها خاصة بالنسبة للوظائف العامة ، و تليها الوظائف الخاصة (غالبًا في قطاع النفط ، و مع المنظمات الدولية أيضًا) .. في حين أن البطالة ليست ظاهرة جديدة ، إلا أن انتشارها في العقد الماضي وغياب آليات التخفيف الاجتماعي والمؤسسي هو الذي أطلق ناقوس الخطر. خاصة عندما يتعلق الأمر بالشباب ، كما سيتم مراجعته في الأقسام التالية. كان موضوع البطالة يحتكر المناقشات مع سكان ذي قار لهذا البحث ، وكما ذكر أحد السكان ، «في كل تجمع قبلي وعشائري ، هناك نقاش الآن حول البطالة التي تؤثر على شبابنا» (رجل ، مزارع ، ٤١ عام ، الناصرية).

آثار البطالة على الشباب الذكور

كما هو موضح في الجدول ١ في أعلاه ، في عام ٢٠١٢، كانت معظم الاقضية في ذي قار تضم نحو ٦٠٪ من الشباب الذكور إما عاطلين عن العمل أو عاطلين عن العمل جزئيًا. وكانت هذه المستويات غير مسبوقة أصلاً مقارنة بالسنوات السابقة ، حينما استوعبت الزراعة العمالة الأسرية. في الوقت الحالي ، و مع تدهور الزراعة (كما سيتم بحثه لاحقًا في التقرير) وعدم توفر فرص عمل جديدة في القطاع العام ، «لقد خلق الوضع طبقة فقيرة من الشباب ، مما ساهم في خلق العديد من التحديات والمشاكل التي أثرت على الشباب وعوائلهم ، وبالتالي على المجتمع بأسره «(رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٣ عام ، الناصرية). هؤلاء الشباب الذين يبقون عاطلين عن العمل في المناطق الريفية يتعين عليهم مواجهة ضغوط شديدة مرتبطة بدورهم المتوقع في المجتمع. فيما يلي مقتبس عن المستجيب السابق وهو عاطل عن العمل ، و يشرح المشكلة بمزيد من التفصيل:

> **. . مشكلتنا تأتي من عدم فهم المجتمع لاحتياجات الشباب ، لأن معظمنا ليس لديه دخل يساعدنا على العيش وتحقيق أحلامنا ؛ إنه الواقع ، حيث أن شاب عاطل عن العمل يؤدي إلى العديد من المشاكل داخل الأسرة ، لأن الأسرة لا تستطيع تلبية هذه الاحتياجات له. بل إن الاسرة تطلب من الشاب رغم ظروفه توفير المال لدعم الأسرة ، الأمر الذي يدفع الشباب إلى المشاجرات والسرقة أو التعرض لظروف نفسية قاسية تؤثر على المجتمع**
>
> (رجل ، عاطل عن العمل ، ٢٣ عام ، الناصرية)

> **إن إهمال الشباب يؤدي إلى استثمار طاقتهم فقط في الخلافات والصراعات فيما بينهم ، مما يتم ترجمته إلى توترات أوسع داخل المجتمع**
>
> (رجل ، عامل باليومية ، ٣٣ عام ، سوق الشيوخ)

> **ان الشغل الشاغل لي هو انتشار البطالة وخاصة بين الشباب والمشاكل التي تصاحبها. لا يشعرون أن لهم دورًا في المجتمع وغير قادرين على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم ، لذلك تحدث العديد من المشاكل ، مما يؤدي إلى بعض المعارك والخلافات القبلية**
>
> (رجل ، مزارع ، ٥٢ عام ، سوق الشيوخ)

وتفيد التقارير ، بأن حالة البطالة الشبابية هذه موجودة بين العديد من العوائل في هذه المجتمعات المحلية. إن **ضراوة المشكلة هي ما يثير مخاوف السكان من مختلف الأعمار ، بينما يفتقر المجتمع إلى الاستجابات المناسبة لها.** يدرك الناس أن مسألة ضعف الشباب من حيث المستويات المعيشة وفرص العمل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا أخرى مثل الانتحار١٠ والعنف المنزلي. هناك إشارات للمستقبل الكئيب الذي يواجهه الشباب وكيف يفرض عبئاً عليهم: «لأنهم يعلمون أن البطالة حتمية ، لذا يتجاهلون دراساتهم وواجباتهم» (رجل ، موظف حكومي ، ٤٢ عام ، الناصرية).

و يرتبط هذا الوضع أيضًا بالصراعات الاجتماعية والتوترات التي أصبحت أكثر بروزًا في الآونة الاخيرة. **إن الطبقات الاجتماعية للشباب العاطل عن العمل والتي لم تكن قادرة على تجسيد التطلعات الاقتصادية والاجتماعية التي كانوا يأملون فيها قد قامت بتوجيه الغضب ضد الدولة** - فالعديد من الاحتجاجات في ذي قار والمحافظات الأخرى في العراق قادها الشباب. في المناطق الريفية ، مثل تلك التي تم اجراء البحث عنها هنا ، تم ترجمة بطالة الشباب أيضًا إلى خلافات ونزاعات داخل المجتمعات التي من المحتمل أن تتصاعد إلى صراع قبلي (يتم البحث في هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل في أقسام تطبيق الأمن وسيادة القانون)

> يجب استيعاب الشباب لأن بلا عمل فإننا قنبلة موقوتة
>
> (رجل ، عاطل ، ٢٣ عام ، الناصرية)

> إن إهمال الشباب يؤدي إلى استثمار طاقتهم فقط في الخلافات والصراعات فيما بينهم ، مما يتم ترجمته إلى توترات أوسع داخل المجتمع
>
> (رجل ، عامل باليومية ، ٣٣ عام ، سوق الشيوخ)

تلعب الأدوار والعادات التقليدية دورًا في تعزيز الصلة بين خمول الشباب والنزاع ، فيما يتعلق بالتوقعات والضغط الذي يتعرض له الشباب العراقي. لم يتم موائمة هذه الأدوار والعادات لتقديم ولتوفير استجابة طبيعية جديدة لمستويات عالية من انعدام الأمن الاقتصادي. أما الشباب ، بالمقابل، فيناط بهم دور ضئيل ولا رأي لهم في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. وقد اعترف بهذا كل من الأشخاص والسلطات ، كما هو مذكور في أدناه.

> ان الشغل الشاغل لي هو انتشار البطالة وخاصة بين الشباب والمشاكل التي تصاحبها. لا يشعرون أن لهم دورًا في المجتمع وغير قادرين على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم ، لذلك تحدث العديد من المشاكل ، مما يؤدي إلى بعض المعارك والخلافات القبلية
>
> (رجل ، مزارع ، ٥٢ عام ، سوق الشيوخ)

> هناك تغيرات كبيرة في سلوك الشباب ، بعضها عدواني. انتحر البعض منهم في القرى المجاورة. إن وضعنا يبعث عن القلق ويسبب الاضطرابات. يحاول البعض الزواج لكن لا يستطيع بسبب هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وهكذا يتم تدمير الطموحات
>
> (رجل ، عاطل ، ٢٧ عام ، الرفاعي)

ديناميات النوع الاجتماعي / الجنسانية : القيود المفروضة على المرأة

و بالاقتران مع بطالة الشباب الذكور، فإن هناك دينامية اجتماعية أخرى أشار اليها السكان على أنها تتأثر بالعادات والتقاليد الصارمة ألا وهي دور المرأة في المجتمع. في معظم الحالات ، وصف السكان كيف أن الدور المحدود للمرأة كان مشكلة اجتماعية ، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتقاليد محلية قصيرة النظر. كما دعا الكثيرون إلى إحداث التغيير المطلوب في الوضع الراهن لبناء مجتمع أفضل وكسر الحلقة التي يتم فيها ترجمة التمييز من جيل إلى جيل.

> **إن عدم المساواة بين الرجل والمرأة بسبب الأعراف والتقاليد المجتمعية هي واحدة من الاهتمامات والشواغل الاجتماعية المهمة التي نواجهها ، وكمثال على ذلك التمييز في التعليم أو العمل بين الرجل والمرأة. . .فهذا يجعل المرأة تفقد الثقة بالنفس وبالتالي تترجم هذه الآثار إلى أطفالها**
>
> (امرأة ، ربة منزل ، ٣٧ عام ، الناصرية)

> **ينبغي التعامل مع العنف المنزلي على أنه تهديد مجتمعي لأنه يسيئ الى التماسك الأسري وبالتالي الى وحدة المجتمع. المجتمع يخفي او يتستر على القضية لأنهم يعتبرونها إرثًا عرفيًا. و هنا يأتي دور وتأثير الضغط الاقتصادي والفشل في توفير سبل كسب العيش للأسرة. أصبح هذا مهمًا بشكل خاص للانتباه إليه ، منذ الأزمة الصحية العامة ،**
>
> (امرأة ، ربة منزل ، ٣٣ عام ، الناصرية)

> **التقاليد والعادات الخاطئة لها تأثير سلبي مباشر على عقلية المرأة في المناطق الريفية ؛ يجعلهم يشعرون أن دورهم غير مهم في المجتمع**
>
> (مسؤول في المحافظة)

عند النظر في كيفية تأثير الصراع على المرأة على وجه التحديد في هذه المناطق ، فإن إحدى النتائج الواضحة للغاية هي أن المرأة يمكن أن تصبح «موضوعًا» لحل النزاع. بعض أساليب الحل السلمي المستخدمة يترتب عليها عواقب سلبية على النساء ، مثل ممارسة «الفصليّة» ، والتي تتمثل في التخلي عن امرأة من أسرة أو قبيلة الجاني لقبيلة الضحية لغرض الزواج - وهذه الممارسة تحل محل الحصول على التعويض المالي. و إلى جانب كونها موضوعًا محتملاً للتسوية ، لا يبدو أن للمرأة أي دور رسمي في حل النزاعات في هذه المناطق ، حيث تبقى في الكواليس ومهمشة في هذه الأمور. قد يكون للمرأة بعض التأثير ، لكنها غير مرئية - مما يعني أنها ليست جزءًا من الاجتماعات العرفية العامة التي تُستخدم لحل المشاكل. و داخليًا ، قد يلعبن دورًا (من خلال ديناميكيات الأسرة ، أي التأثير على أفراد الأسرة الذكور الذين يشاركون في هذه العمليات). بيد إن تفاصيل هذا التأثير يحتاج إلى المزيد من البحث و تركيز محدد على التحليل الجنساني.

اما فيما يتعلق بالمشاركة العامة للنساء في هذه العمليات العُرفية ، فيجب ملاحظة أن مشاركتهن فيها يمكن أن يُنظر إليها من أفراد المجتمع المحلي على أنها مهينة لهن و تحط من قدرهن.

علاوة على ذلك ، هناك طرق غير مباشرة لكيفية تأثير النزاع على النساء ، كما تمت ملاحظته في بعض التجارب التي تم سردها في المقابلات - وهذه مرتبطة بالعبء النفسي لتحمل الصعوبات داخل الأسرة (مع مشاكل كسب العيش أو مع الأبناء المتضررين من البطالة الهيكلية) ، ومرتبطة أيضا بالعنف المنزلي ، والقضايا الصحية التي ترتبط في كثير من الأحيان بالحمل وغياب البنية التحتية الصحية في المناطق الريفية.

وقد أشار كل من الرجال والنساء المستجيبين الى ضرورة دعم البرامج التي يمكن أن تؤدي الى تغييرًا في المواقف داخل المجتمع ، والتي يمكن أن تسهل حصول الشابات على قدر من التعليم على الأقل مثل الشباب ، وهذا سيزيد من مشاركة (والتسامح تجاه) ، النساء في سوق العمل. كان المستجيبون في هذا المجال (النساء في الغالب ، ولكن الرجال أيضًا) يطالبون بأنشطة لرفع الوعي (كيفما تحدث) فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع ، وتعزيز التعليم ، والصحة والسلامة العقلية. ينبغي أن يتم توجيه التغيير في المواقف نحو الرجال في المجتمع أكثر من توجيهه نحو تمكين المرأة. يجب أن يركز هذا على إدراك الآثار السلبية للقانون العرفي على المرأة (ولماذا هو سلبي). وبحسب ما ورد كانت هناك بعض حملات التوعية في وسائل الإعلام ومن قبل الحكومة ، وإن لم تكن فعّالة بشكل كبير وفقًا للمستجيبين من المجتمع المحلي والمؤسسات على حد سواء.

وفيما يتعلق بالتعليم والدراسة ، يستند هذا فقط على الملاحظات من المناطق الريفية ، ان الفتيات يملن إلى التسرب من المدرسة عندما يصلن الى سن المراهقة ، وعادة ما يكون ذلك في المرحلة الدراسية المتوسطة. و يحدث ذلك بشكل خاص عندما تكون مستويات التعليم العليا مختلطة بين الجنسين. ان عملية اتخاذ القرار بشأن هذا التسرب تأتي من الذكور في أفراد الأسرة (عادةً ما يكون الأب ، ولكن ليس دائمًا - الإخوة يشاركون في ذلك أيضًا)

الإجراءات الحكومية والاستجابة لها

في جميع أنحاء محافظة ذي قار، تشير الردود بشكل عام إلى ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية. وفي المناطق الريفية من قضاء الناصرية (وبالتالي أقرب إلى المركز من المناطق الأخرى) تحصل المؤسسات العامة على مستويات أفضل من الثقة من تلك الموجودة في المناطق الأخرى ، على الرغم من عدم ارتفاعها إلى درجات مرضية أيضًا. الخدمات المقدمة في جميع أنحاء المحافظة إما تكاد تكون معدومة أو لا ترتقي إلى مستوى توقعات واحتياجات السكان. ويشير السكان إلى أنه بالإضافة إلى النقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية ، فإنهم يعانون ايضاً من نقص كبير في البنية التحتية الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء. وبحسب ما ورد ، فإن الخدمات الصحية غير كافية في جميع أنحاء المناطق ومثيرة للقلق بشكل خاص للنساء الحوامل والحالات الطارئة في الشطرة والرفاعي ، وهي مناطق بعيدة عن مركز المحافظة. و في هذا المجال ، تفيد التقارير أن هناك عيادة صحية واحدة فقط تقدم الخدمات الصحية الأساسية وتفتقر إلى المعدات والخبرة الطبية اللازمة للتعامل مع حالات الولادة والحالات الشديدة الطارئة . هذا النقص في الخدمات وغياب الاستثمار الكبير في القدرات الذي طال أمده يخلق عدم ثقة بين السكان حول المؤسسات العامة التي تعمل على قدم المساواة في مصلحة السكان. ويتم ترجمة ذلك إلى شعور الناس بعدم التمثيل والشعور بالتهميش مقارنة بالمقيمين في المناطق القريبة من مركز المحافظة.

كما ان الثقة في المؤسسات الحكومية تضعف بسبب ما يلاحظ من ارتفاع مستويات الفساد وسوء تقديم الخدمات التي غالبًا ما تفتقر إلى الجودة والكفاءة ولا تتناسب مع متطلبات المناطق الريفية واحتياجات السكان المقيمين فيها. ينتقد معظم المشاركين من دون تردد المؤسسات العامة لكونها بالية وبطيئة في تجهيز خدماتها. ليس فقط لم تشهد هذه المناطق محاولات استثمارية من قبل الحكومة أو القطاع الخاص فحسب ، بل تعرضت أيضًا بشكل متزايد لإهمال واسع النطاق. و من المحبط بشكل خاص للسكان في المناطق ذات الأولوية الاعتقاد الشائع بأن السياسيين يفشلون في الوفاء بالوعود التي يقدمونها. على سبيل المثال ، كما قال أحد السكان ، «لم نشهد أي رد فعل [من السلطات] لأن الناس ما يزالون عاطلين عن العمل ، ولا يزال العنف ممتدًا للغاية ، و العادات والتقاليد السلبية تنتشر يومًا بعد يوم دون أي حلول لها» ، (امرأة ، ربة منزل ، ٤٣ سنة ، سوق الشيوخ).

معظم ردود الفعل العنيفة هي بسبب غياب رد فعل على أوجه القصور الهيكلي و العجز الاقتصادي الحالي. على سبيل المثال ، على الرغم من الوعود باجراء التحسينات ، كان هناك نقص في الصيانة لقنوات الري ، والتي تعتبر شريان الحياة للأنشطة الزراعية. يتم إلقاء اللوم على المؤسسات لعدم اكتراثها ليس فقط بالتصدي لهذا التحدي ، ولكن أيضًا لافتقارها إلى الاهتمام والرؤية لقطاع الزراعة. تضاءل اهتمام الدولة الى حد كبير في دعم الاحتياجات الزراعية الأساسية ، عما كان عليه في الماضي. لم تعد البذور والمبيدات والقروض والأدوات ذات الصلة في هذا المجال مدعومة كما كانت في السابق. بالإضافة إلى ذلك ، فإن دعم الدولة في تسويق المنتجات الزراعية يتقلص بشكل متزايد ، مما يترك المزارعين يتولون هذه العملية أيضًا " .

وإن دل ذلك على شيء فانه يدل على إن هذه العوامل تشير إلى أن تقديم الخدمات ودعم الدولة يمثلان بشكل كبير الثقة في المؤسسات. ولكي تقوم المؤسسات العامة ببناء الثقة المجتمعية أو تعزيزها ، فإن تقديم الخدمات كماً ونوعاً هو السبيل إلى ذلك. و تستجيب السلطات بأن الجهود تبذل في مكانها الصحيح: «نحاول إيجاد حلول لبعض المشاكل التي يواجهها الناس ، مثل توفير المياه للزراعة ، وتوفير العيادات البيطرية ، وتوفير

الطرق المعبدة على الرغم من حاجتها الى الصيانة ، وتقديم الدعم للزراعة و الإنتاج الحيواني في السوق المحلي «(مسؤول حكومي). ومع ذلك ، لا تملك السلطات المحلية القدرة على إجراء تغييرات كبيرة وهي بدورها تلقي اللوم على السلطات المركزية لعدم توفير الأموال الكافية لتغطية جميع المشاريع والاحتياجات في ذي قار. غير ان السلطات المركزية اساساً تواجه حاليًا وضعًا ملحاً للاقتصاد الكلي ، مع الحاجة إلى الاقتراض من الخارج لتغطية ميزانيتها التشغيلية وتتعرض لضغوط لتخفيض اكبر للرواتب .

وبالتالي ، فإن الثقة المؤسسية في الوقت الحالي منخفضة للغاية ، مما يسبب إحباط اجتماعي ونزوح سعياً وراء ظروف أفضل (ينجم هذا النزوح عن ظروف معيشية غير متوفرة ، إلى جانب عدم الثقة في أن السلطات ستعالج هذه المشكلة أو يمكنها معالجتها) ، في محافظة مقيدة بشدة بالتقاليد والأعراف والسيطرة القبلية. إذا تم ترك هذه التحديات دون معالجة ، فقد تتصاعد إلى حالة عدم استقرار وترسيخ المزيد من ممارسات نظام سلطة الرجال وعدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك ، ان التدابير المالية ١٢ التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرًا (تخفيض إضافي لقيمة العملة ، وتخفيض في الرواتب العامة ، وقرارات لوقف المزيد من التسجيل العام) من المرجح أن تؤدي إلى إثارة الغضب والمقاومة بين السكان الذين هم بالأساس يعانون من الهشاشة الاقتصادية.

شأن التخلي عن الزراعة

يعد نقص المياه قاسمًا مشتركًا بين القرى في مناطق ذي قار الريفية، وتعاني تلك المناطق بشكل أساسي من انخفاض منسوب وتدفق المياه في الأنهار والقنوات فضلاً عن رداءة نوعية المياه، حتى للاستخدام الزراعي أو للماشية، بسبب عدم وجود معالجة لمياه الصرف الصحي في اعلى النهر. وقد تفاقم هذا الوضع خلال العقدين الماضيين، حيث أدت المنافسة الإقليمية على الموارد المائية في حوضي نهري دجلة والفرات إلى إنشاء العديد من السدود والخزانات الجديدة في البلدان المجاورة، وكل ذلك دون تنسيق بين دول الحوض. إن الزيادة السريعة في قدرة تخزين المياه بين جيران العراق هي استجابتهم لتقدم تغير المناخ، مع توقع انخفاض هطول الأمطار في منبع الأنهار في العقود المقبلة. يوجد لدى العراق اتفاقيات ثنائية لتقاسم المياه مع هذه البلدان تضمن تدفقًا متفقًا عليه للمياه في اتجاه مجرى النهر للعراق، لكن هذه الاتفاقيات عموماً لا تُنفذ [١٣].

تعتمد معظم الزراعة في ذي قار، كما هو الحال في بقية مناطق جنوب العراق، على الري المكثف الذي تيسره شبكة واسعة من القنوات (تميل المحافظات الشمالية إلى الاعتماد أكثر على الزراعة البعلية الممطرة). وعادة ما يتم ضخ المياه من المسطحات المائية ويتم إلقاؤها مباشرة في الأراضي الزراعية من أجل محاصيل القمح والشعير والرز. ومع ذلك، ومع الانخفاض الشديد لكميات المياه التي تصل إلى المناطق الجنوبية في السنوات الأخيرة، جفت العديد من القنوات في ذي قار أو اصبح لديها تدفقات مائية قليلة بحيث لا يمكنها حتى الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي (الايكولوجي) [١٤]. كما ان الإهمال في العناية بالقنوات ونقص الاستثمار أدى إلى تدهور البنية التحتية خلال العقدين الماضيين، مما حال دون وصول التدفق المائي إلى جميع المناطق. في حين أن تنظيف وصيانة البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لفتح مجرى التيار، إلا أن عدم وجود كميات كافية من المياه تصل إلى ذي قار يقلل بشكل كبير من فعاليتها على المدى المتوسط.

يزعم السكان الذين يعتمدون على الزراعة أن استجابة السلطات كانت «غير مسؤولة» و «بطيئة وغير متناسبة» مع حجم المشكلة. إنهم يطلبون رؤية المزيد من الاستثمارات إما في جلب المزيد من المياه أو في تخزينها بشكل أفضل. ومع ذلك، لن تكون تدابير جانب -العرض هذه فعالة في مواجهة مشاكل إمدادات المياه التي يواجهها الحوض بأكمله، لا سيما فيما يتعلق بالانخفاض المتوقع في هطول الأمطار والمياه المتاحة عند منبع نهري دجلة والفرات وارتفاع درجات الحرارة في المنطقة [١٥]. قد تؤدي تدابير جانب -العرض إلى تحسين الوضع مؤقتًا لمستخدمي المياه في ذي قار (بشرط ألا تفعل محافظات المنبع الشيء نفسه)، ولكنها تؤدي إلى تدهور الوضع بشكل أكبر في اتجاه مجرى النهر في البصرة [١٦]. في حين أن غضب السكان موجه نحو السلطات المحلية، فإن هذه السلطات تلقي باللوم على الحكومة المركزية لعدم وجود المبادرة والاستثمار. و في ظل غياب استراتيجية متكاملة لحل هذه القضايا على المستوى الوطني، كان النهج المتبع لحل القضايا المتعلقة بالمياه مجزأ مع سلطات المحافظات الواقعة على جانبي النهر لتتنافس فيما بينها وتنتهك حصة بعضها البعض من المياه (أي اقتناص المزيد من المياه لاستخدام المحافظة اكثر من الحصة المخصصة على المستوى الوطني).

ليس من المستغرب إذن أن تكون النتيجة النهائية لهذه الديناميكيات / المتغيرات (نقص المياه المقترن بشلل مؤسسي نسبي) هي التخلي التدريجي عن الزراعة على مدار العقدين الماضيين [١٧]. أصبح المزارعون وبشكل متزايد غير قادرين على الاعتماد على الزراعة وكسب عيشهم. أشار معظم المستجيبين المرتبطين بالزراعة إلى أن **المعدات ومعظم المدخلات والخبرات متوفرة بشكل عام للمزارعين ، فضلاً عن السوق لبيع المنتجات**. و مع ذلك فان المدخل الرئيسي ،وهو الماء، غير موجود. و بدون هذا، يكون انتاج المحصول غير كافٍ أو غير موجود على الإطلاق. وهكذا، لجأ العديد من المزارعين إلى سبل كسب عيش أخرى عندما اتيحت الفرصة لهم، وخاصة في القطاع العام. و في أفضل الأحوال، أصبحت الزراعة وظيفة جانبية أو زراعة كفاف. اما في أسوأ الأحوال، فقد تُركت الأرض قاحلة ولم تتم متابعة أي نشاط فيها. وبما ان الزراعة كنْيفة العمالة بسبب غياب المكننة، **فإن قلة الزراعة تعني أيضًا فرص عمل أقل**. كما ذكرنا في الأقسام السابقة، مع عدم قدرة الزراعة على استيعاب عدد متزايد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل، فقد أدى ذلك إلى البطالة وكذلك الى الهجرة القسرية إلى المناطق الزراعية في العراق التي تتمتع بتوافر أفضل للمياه، والتي تقع في أعلى المنبع، مثل محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الاشرف.

وتجدر الإشارة إلى أن ندرة المياه لا تؤدي إلى إثارة الخلافات بين القرى أو العوائل التي تتحول إلى صراعات. لم يشر أي مستجيب تقريبًا إلى وجود تنافس على الموارد المائية بين السكان أو القبائل [١٨]. لا يتمتع كل مزارع بفرص متساوية في الحصول على المياه، حيث يعتمد ذلك في الغالب على موقعه في شبكة القنوات وعلى امتلاكه للمعدات مثل المضخات أو الآبار. فقط المستجيبون في منطقة الرفاعي أشاروا إلى ما يروى عن وجود «مشاجرات لفظية» متكررة بين المزارعين والتي خلقت «علاقات ضعيفة و سيئة بين الأفراد»، لكن دون الوصول إلى مرحلة يمكن تسميتها نزاعًا او صراعاً.

«من الناحية الفنية، المياه مضمونة للجميع وهناك إمكانية وصول متساوٍ، ولكن بسبب انخفاض منسوب المياه، يتسبب هذا في عدم قدرة بعض الأشخاص على استخدام ما يكفي لما يحتاجون إليه من المياه، خاصةً إذا كانوا موجودين في نهاية القرية أو أنهم لا يملكون مضخات للمياه»، (مسؤول في المحافظة).

حركة السكان

هناك ديناميكية اجتماعية أخرى مرتبطة بشكل مباشر بانعدام الأمن الاقتصادي الناشئ والتخلي التدريجي عن الزراعة ، **وهو الهجرة القسرية وهجرة السكان من الريف**. استنادًا إلى البيانات المتعلقة بحركة السكان التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة IOM، كانت غالبية هذه الحركة من المناطق الريفية إلى المناطق الريفية ، أي من المناطق الريفية في ذي قار إلى مناطق ريفية أخرى في المحافظات المجاورة حيث تتوفر الوظائف الزراعية بشكل أكبر نسبيًا. تلعب الشبكات القبلية والعشائرية دورًا في هذا الصدد ، من خلال تسهيل التواصل بين الأشخاص الراغبين في الهجرة مع فرص العمل في ريف كربلاء والنجف والبصرة. غادرت بعض العوائل أيضًا ، بنسبة أقل ، نحو المدن المجاورة الكبيرة مثل الناصرية أو مركز البصرة بحثًا عن فرص

يبدو أن الظروف المعيشية في المناطق الريفية في ذي قار تساهم أيضًا في إبعاد الناس تدريجياً. وفي الواقع ، إن نقص الاستثمار في تحسين الظروف الأساسية بحيث تكون الهجرة أقل بروزًا ، امراً أشارت السلطات إليه: «تفتقر المناطق الريفية الى الخدمات العامة ؛ هناك عدد قليل من العيادات الطبية ذات المعدات الطبية الجيدة وكادر طبي كفوء مما يؤدي إلى ضعف وسوء الرعاية الصحية ؛ تفتقر إلى مياه الشرب النظيفة ومحطات تنقية للمياه في تلك المناطق ؛ وتفتقر إلى المشاريع الاقتصادية ودعم القطاع الخاص. لدى تلك المناطق عدد قليل من المدارس ، في حين أن المدارس الحالية وحتى يومنا هذا مصنوعة من الطين أو الكرفانات ؛ الكهرباء ليست جيدة ، والمعدات قديمة «، (مسؤول في المحافظة).

ومع ذلك ، فإن السكان الذين تمت مقابلتهم من أجل هذا البحث لم يصفوا التحركات السكانية الحالية على أنها قضية مجتمعية كبيرة ، ولكن بالأحرى كحركة تدريجية اختارها من هم في أمس الحاجة إليها كاستراتيجية للتكيف. وفقا للتقارير الواردة ، كان الشباب شريحة السكان الأكثر استعدادًا للهجرة بحثًا عن سبل كسب العيش. يأتي ذلك أحيانًا بناءً على طلب من أرباب الأسر الذين أرسلوا أبناءهم للعمل في المدن أو المحافظات الأخرى

الأمن الغذائي

في جميع المجالات التي تمت دراستها في هذا البحث ، وعلى الرغم من التحديات العديدة المذكورة في القطاع الزراعي والتمويل المحلي ، أشار عدد قليل جدًا من المستجيبين حصول الأسر على الغذاء باعتباره مشكلة في الوقت الحالي. بالنسبة لهم ، يمكن للأسر الحصول على الغذاء بسهولة نسبية ، من خلال مصادرهم الرئيسية: الأسواق المحلية ، المجهزة بشكل أساسي بالمنتجات المستوردة (بما في ذلك المنتجات الطازجة) ، والإنتاج المحلي. ظلت الأسواق تعمل بكامل طاقتها كي تلبي احتياجات العوائل. حتى في حالات الموارد المالية المتاحة والمحدودة ، توفر شبكات الأمان الرسمية وغير الرسمية فرصا كافية للوصول إلى الغذاء. عندما انخفض الإنتاج المحلي للغذاء بسبب نقص المياه (سواء الإنتاج المخصص للسوق أو ذلك المخصص للاستهلاك الشخصي) ، قامت الواردات من الدول المجاورة إيران والأردن وتركيا بتغطية الفجوة [١٩]. غير ان العديد من المستجيبين أشاروا إلى قلقهم اذا ما تم ترك المشهد الاقتصادي والمخاوف الزراعية دون معالجة على المدى الطويل ، سواء من حيث عدم القدرة على تحمل التكاليف المرتفعة للغذاء (مرتبطة بالبطالة وكذلك بتخفيض قيمة الدينار) أو الزراعة المحلية للغذاء (المرتبط بنقص موارد المياه الكافية).

وهذا يتماشى مع التقييمات التي أجريت في العراق بشأن الأمن الغذائي للأسرة وهشاشة الأوضاع [٢٠]. لا تتجاوز نسبة عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ٥٪ من الإجمالي في أي من المحافظات الجنوبية. وأشارت التقييمات الأحدث بعد أزمة كوفيد - ١٩ إلى أن نحو ٨ ٪ من السكان في العراق ليس لديهم استهلاك كاف للغذاء [٢١]. ومع ذلك ، فقد حذرت هذه التقييمات من خطر تعرض نصف سكان العراق لانعدام الأمن الغذائي في المستقبل القريب إذا تدهورت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ، لا سيما فيما يتعلق بارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب تخفيض قيمة العملة وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغذائية في السوق.

السلامة العامة وسط النزاعات العنيفة

بشكل عام ، يشير جميع السكان تقريبًا (رجالًا ونساء) الذين تمت مقابلتهم في الاقضية إلى منطقتهم على أنها آمنة ومحمية بشكل كافٍ. يشير هذا في الغالب إلى غياب الجريمة بالإضافة إلى عدم وجود أي خطر فعلي للهجمات الخارجية أو الحوادث الأمنية - خاصة وأن السكان يقارنونها بالوضع الأمني في المحافظات الوسطى والشمالية من العراق. لا توجد قيود على الحركة سارية المفعول أو أماكن يشعر السكان فيها بعدم الأمان للذهاب إليها. لا يوجد سوى طلبات منتظمة لزيادة تواجد الشرطة المحلية في المناطق الريفية وجعلها اكثر حضورا بحيث يكون الوصول إليها أسهل ، حيث تتواجد معظمها في المناطق الحضرية.

ومع ذلك ، يشير السكان إلى أن «النزاعات القبلية تتطور بشكل متقطع إلى اشتباكات حقيقية ولا تتخذ القوات الأمنية إجراءات حيال ذلك» ، كما أشار أحد سكان قضاء الرفاعي وأحياناً مستجيبون آخرون ذكروا ذلك ايضاً. إن مصادر النزاعات القبلية تنشأ بسبب العوامل التي تمت مناقشتها في الأقسام السابقة: فمع بقاء الشباب خاملين اقتصاديًا وكفاح العوائل في سبيل تغطية نفقاتهم ، لذى فإن ضعف التماسك الاجتماعي والخلافات داخل القرى أصبحت أكثر شيوعًا (من التنافس على سبل كسب العيش إلى قضايا الشرف الملموسة). و عندما تكون الآليات العرفية لحل النزاعات (التي ، كما رأيناها في الأقسام السابقة ، تحتكر فعليًا سيادة القانون) غير فعالة ، فمن المتوقع حدوث اشتباكات مسلحة. حقيقة ان هناك «انتشار الأسلحة في أيدي القبائل والجماعات الأخرى غير الحكومية» (امرأة ، ربة منزل ، ٣٧ عام ، الناصرية) يسهل ظهور العنف.

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن ذات الشباب المذكورين آنفا هم الذين حشدتهم القبائل للمشاركة في هذه الأحداث العنيفة ، حتى هؤلاء الذين لا علاقة لهم بالقضية. يعزز هذا الوضع الديناميكيات / المتغيرات السلبية التي تسببت في تصاعد الخلافات القبلية / العشائرية في المقام الأول ، لأنها تساهم في ترسيخ ديناميات العنف والمساهمة في تضليل مجموعة هشة أساساً وايذاءها بشكل اكبر. تحدد القوة البشرية وعدد الأفراد المسلحين في القبيلة قوة القبيلة / العشيرة ، اجتماعيًا وسياسيًا. وبالتالي ، فإن الشباب العاطل عن العمل هم أسهل مجموعة يتم استهدافها وتعبئتها عند ظهور الصراعات القبلية / العشائرية. ان الشباب الذين يتم تجنيدهم عادة ما ينظمون لأسباب عرفية بحتة ، مع الإيمان بوجوب الدفاع عن القبيلة / العشيرة التي ينتمون إليها. ومع ذلك ، فهناك ايضاً آخرون ينضمون لأسباب اقتصادية أو للاقتراب من الزعامة القبلية وإمكانية الحصول على المزايا والمنافع، فيما لا يستطيع البعض الآخر الحصول عليها.

إعادة دمج أعضاء وحدات الحشد الشعبي

تشير إحدى الديناميكيات / المتغيرات الاجتماعية الأخيرة الناشئة من هذه المناطق ، على الرغم من أنها منفصلة جزئيًا عن سلسلة الأحداث التي تمت مناقشتها في أقسام أخرى ، إلى التحدي المتمثل في إعادة دمج المقاتلين الذين تم تسريحهم ضمن وحدات الحشد الشعبي. لدى العديد من العوائل أفراد في صفوف قوات الأمن ، لا سيما وحدات الحشد الشعبي بعد عام ٢٠١٤ ، لأنها وفرت للشباب مصدر دخل ثابتًا لتجنب البطالة وخيبة الامل في مواقع سكنهم. وبحسب التقارير الواردة ، فإن معظم المجندين مازالوا محتشدين في أماكن أخرى من العراق ، ولا سيما في المحافظات الوسطى والشمالية حيث لا تزال وحدات الحشد الشعبي منتشرة هناك. ولا يوجد تسريح متوقع واسع النطاق لوحدات الحشد الشعبي ، مما يعني أن المجتمعات المحلية في ذي قار لن تواجه قريباً تدفقا لعودة المقاتلين.

ومع ذلك ، كان هناك عدد قليل من المقاتلين العائدين بسبب الإعاقة والضغط النفسي. في حين أنه من غير الممكن قياس تأثيرها على ديناميكيات المجتمع الحالية ، إلا أن هناك بعض الروايات النوعية حول التحديات التي تشكلها إعادة اندماجهم. ويقال إن إعادة الاندماج هذه ، أي دمج هؤلاء المقاتلين السابقين في الحياة المدنية في ديارهم ، أمر صعب نظرًا لأن هؤلاء يعتمدون بشكل كامل على الآخرين ويكافحون من أجل إيجاد سبل عيش بديلة ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأسري والعنف المنزلي التي يتم التبلغ عنهما. «الدعم الوحيد لإعادة الاندماج يقدمه المجتمع نفسه ، وخاصة من كبار السن في المجتمع الذين يحاولون توجيه هؤلاء المقاتلين العائدين وارشادهم» (رجل ، مزارع ، ٤١ عام، الناصرية). في الواقع ، و كما أشارت السلطات الحكومية التي تمت مقابلتها ، «تم تقديم بعض الرعاية الصحية والدعم المالي لعدد قليل منهم فقط من خلال بعض الوكالات الحكومية مثل مديرية الصحة جنبًا إلى جنب مع العمليات الأمنية المشتركة ، لكنهم بحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل والى الدعم المالي». (مقابلة مع مسؤول في المحافظة).

الخلاصة
والاعتبارات الرئيسية

الخلاصة والاعتبارات الرئيسية

تعاني المناطق الريفية في محافظة ذي قار من سلسلة من التحديات الهيكلية التي تساهم في تدهور الظروف المعيشية والتعايش. معظم هذه التحديات ليست جديدة ، لكنها أصبحت أكثر أهمية خلال العقد الماضي ، مما يجعل الجهود الرامية الى الحد من الهشاشة مساهمة تشتد الحاجة إليها في هذه المنطقة. و بهذا المعنى ، يجب أن تراعي برامج بناء القدرة على الصمود الاعتبارات التالية:

القبائل / العشائر هي الفاعل المجتمعي الرئيسي في المناطق الريفية ، لأنها تشكل وتحدد العلاقات داخل المجتمعات المحلية وفيما بين المجتمعات من خلال الحكم وفرض العادات والأعراف والتقاليد. وتشكل النزاعات الاجتماعية جزءا من مجال تدخل القبائل / العشائر ، دون مشاركة جهات أخرى لتنفيذ القانون ذات الطابع الرسمي. ومع ذلك ، يمكن أن تؤدي آليات حل النزاعات العرفية هذه أيضًا إلى العنف وتتصاعد إلى أحداث كبيرة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف المتنازعة. ويسير ذلك ايضا انتشار الأسلحة خارج الجهات الرسمية الفاعلة في مجال تنفيذ القانون.

تأثرت المناطق الريفية في ذي قار بعقود من الاضطرابات والإهمال. ويواجه سكان هذه المجتمعات تحديات متشعبة ومتشابكة تتعلق بالفساد ، والهجرة ، والفقر ، والتدهور البيئي ، وغياب الاصوات ، والاستجابة المنخفضة للمؤسسات ، والافتقار إلى الأمن وسيادة القانون ، من بين أمور أخرى. إن عملية الانتقال الرئيسية بين الوضع الراهن والعنف هو الهشاشة الاقتصادية والبطالة ، خاصة بين الشباب. إنها ظاهرة جديدة لم تستطع الحكومة ولا المجتمع الاستجابة لها بشكل مناسب حتى الآن.

تقليديًا الزراعة هي القطاع الذي يستوعب الأشخاص الذين يدخلون في قوة العامل ، ولكن هذا أصبح أقل احتمالًا بسبب التدهور البيئي إلى جانب استجابة مؤسسية تفتقر إلى معالجة الوضع بشكل كامل أو تقديم بدائل مستدامة في القطاعات الاقتصادية الأخرى للسكان . كانت الدولة قادرة على دمج بعض القوى العاملة الجديدة والقديمة في كشوف الرواتب العامة بعد عام ٢٠٠٣ ، لكن الاشخاص في المناطق الريفية كانت لديهم فرص أقل لذلك ، ومع ذلك ، فإن الوضع المالي العراقي العام قادر فقط على استيعاب عدد محدود من الرواتب العامة. يتأثر العراق حاليًا بشكل كبير بقضايا الاقتصاد الكلي العميقة التي تقوض قدرته على الاستجابة للتحديات الحالية.

وقد خلق هذا الوضع شريحة اجتماعية من الشباب العاطلين عن العمل مما خلق حالة عدم الاستقرار. لم تتمكن هذه الشريحة من المجتمع من تحقيق تطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية. لقد وجهوا الغضب إلى الدولة - وكانت معظم الاحتجاجات بقيادة الشباب. لكنها خلقت أيضًا نزاعات وصراعات داخل مجتمعاتهم وبين القبائل والعشائر المتنافسة لتأمين الفرص الاقتصادية لشبابها. ومع استمرار وجود شباب غير نشط اقتصاديًا وكفاح العائلة من اجل تغطية نفقاتها ، اصبح التماسك الاجتماعي ضعيفا والخلافات داخل القرى أصبحت أكثر شيوعًا - بدءا من التنافس على سبل كسب العيش إلى قضايا الشرف الملموسة. هذه الخلافات الاجتماعية هي في جزء منها نتاج ثانوي للتشكيلات والأعراف الاجتماعية التي تعجز بشكل متزايد عن تقديم حلول سلمية. إن الخسائر المادية والنفسية لهذه القضايا على الصعيدين الفردي والجماعي مرتفعة.

في الوقت الراهن ، لا تزال مستويات توافر الغذاء مرتفعة بما يكفي لعدم المساهمة في زيادة انعدام الأمن الغذائي. على الرغم من محدودية الموارد المالية لبعض الفئات ، إلا أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ذكروا أن بإمكانهم الحصول على الطعام - إما من خلال المصادر غير رسمية أو المصادر الرسمية. ومع ذلك ، تشير نتائج البحث إلى وجود مخاوف على المدى الطويل. فيمكن ان يؤدي استمرار التخلي عن الأراضي الزراعية ، إلى انخفاض في التوافر الغذائي إذا لم تلبي الواردات من مناطق أخرى الاحتياجات. و بشكل منفصل ، يمكن أن يتأثر الحصول على الغذاء إذا ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية واحتاج الناس إلى إنفاق أجزاء أكبر من دخلهم المتاح على الغذاء و يصبح الحصول على الغذاء امرا غير متاح أو يتعذر الوصول إليه ، مما سيؤثر على الأمن الغذائي العام [٢٢].

مراجع التقرير

1.تم قتل ما لا يقل عن ٤٩٠ شخصًا منذ بدء الاحتجاجات ، وأصيب أكثر من ٩٠٠٠ شخص. انظر ، على سبيل المثال ، https://www.menarights.org/en/ https://www.uniraq.org/images/SGReports/N2102353EN.pdf; ;2020-19-caseprofile/prominent-activist-dhi-qar-governorate-disappeared-september pdf https://news..202020%2027%08_20report%20OHCHR%20Iraq_UNAMI%20in%https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Demonstrations 1056312/01/2020/un.org/en/story

٢. تم إجراء مسح حكومي للأسر المعيشية على مستوى الدولة في عام ٢٠٠٧ ، وآخر في عام ٢٠١٢ ، وكان من المقرر إجراء مسح آخر في ٢٠١٥-٢٠١٦. جعل صراع داعش هذا المسح الأخير مستحيلاً. أطلقت اليونيسف استقصاء مجموعة المؤشرات المتعددة (MICS) في عام ٢٠١٨ على مستوى الدولة ، لكنه لا يحتوي على أي مؤشرات تتناسب مع تحليل «الهشاشة» ، وبالتالي فإن مسح عام ٢٠١٢ هو آخر نقطة قياس يمكن الاعتماد عليها.

٣.المرجع نفسه.

٤. استند عدد المقابلات على الحساب التالي: ٨ مقابلات مع أفراد المجتمع لكل منطقة و ٤ مقابلات مع السلطات على مستوى المحافظة لكل منطقة.

٥. المنظمة الدولية للهجرة ، «تقييم النزوح الناجم عن نقص المياه في ميسان والمثنى وذي قار والبصرة» (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة ، ٢٠١٩).

٦. انظر على سبيل المثال ، International Crisis Group، «Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's Generation ،٢٠٠٠» (Brussels: ICG، ٢٠١٦). «قتال أو هروب: المحنة اليائسة لجيل العراق ٢٠٠٠ - مجموعة الأزمات الدولية - (بروكسل: ICG)

٧. قد يكون هناك أحيانًا خلاف بين القبائل المتنافسة حول تصنيف النزاع ؛ على سبيل المثال ، ما إذا كان يجب تصنيف الموت العنيف لأحد أفراد القبيلة على أنه موت عرضي أو جريمة قتل.

٨. وهذا أمر شائع ، وهناك تقارير عن حوادث اشتبكت فيها القبائل في مواجهات مسلحة ولم يكن لقوات الأمن سلطة التدخل. في بعض الأحيان ، يكون السياسيون وقادة قوات الأمن وحتى القضاة جزءًا من المستوطنات القبلية ولكنهم فقط وسطاء. من المهم ملاحظة أن هؤلاء الفاعلين يحضرون اجتماعات الاستيطان القبلية كأفراد وليس كممثلين للمؤسسات التي ينتمون إليها.

٩. علي المولوي ، «توسع الرواتب العامة في العراق: الأسباب والعواقب» (لندن: LSE Middle East Center ، ٢٠١٩).

١٠. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية ، توفي أكثر من ٥٩٠ شخصًا في عام ٢٠١٩ في العراق بسبب الانتحار ، وحاول ١١١٢ الانتحار ؛ ٨٠٪ من هؤلاء الناس كانوا من النساء. يصعب جمع الأرقام الدقيقة لأن العائلات غالبًا ما تخفي سبب الوفاة في حالة الوفاة عن طريق انتحار أحد أفراد الأسرة. انظر على سبيل المثال ، pandemic. -١٩-http://www.emro.who.int/iraq/news/an-increasing-number-of-suicide-cases-in-iraq-worries-public-health-experts- amid-covid iraq-suicide-politics-society.html/١٠/٢٠٢٠/https://www.al-monitor.com/originals and html

١١. في ظل النظام الاقتصادي المركزي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، قدمت الدولة المدخلات اللازمة للمزارعين واشترت لاحقًا جميع المحاصيل المنتجة بسعر ثابت وتسويقها على الصعيدين الوطني والدولي. توقف استخدام هذا النظام بعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ ، مما ترك المزارعين الأفراد للتنافس مع المنتجات الزراعية المستوردة والأرخص ، على الرغم من أن هذه الاحتكارات العامة لا تزال (جزئيًا) تعمل في بعض القطاعات الزراعية.

١٢. من أهم القضايا المالية تأخر دفع رواتب موظفي الحكومة. ومن الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار

الأمريكي ، وهو ما أضاف عبئاً اقتصادياً آخر على عاتق المواطنين. في غضون ذلك ، واجهت الميزانية السنوية مشاكل لتمريرها في البرلمان ، مما جعل من غير الواضح كيف سيبدو الاقتصاد. الميزانية السنوية أصلاً. تضمنت تخفيضات في رواتب الموظفين العموميين (المصدر الرئيسي لتوظيف العديد من العائلات) وتجميد التعيينات والتعاقدات العامة الإضافية. أشار المشاركون في الاستطلاع إلى هذه الإجراءات في الميزانية ، والتي تمت مناقشتها علنًا وتم حظرها في البرلمان في وقت العمل الميداني وكان الناس على دراية كاملة بذلك. اعتبارًا من أبريل ٢٠٢١ ، أقر البرلمان الميزانية أخيرًا مع التنازل عن معظم التخفيضات في الرواتب ووعود بالتوظيف العام الإضافي. قد يثير هذا الأخير المزيد من الاستياء ، إذا لم يتحقق.

١٣. بلقيس واللي ، «البصرة عطشان: فشل العراق في إدارة أزمة المياه» (بيروت: هيومن رايتس ووتش ، ٢٠١٩).

١٤. IDMC و NRC و Social Inquiry ، «عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق ،» (جنيف: IDMC ، ٢٠٢٠).

١٥. جيسون إيفانز ، «تغير المناخ في القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط» ، تغير المناخ ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١٧-٤٣١ ؛ وجوناثان تشينويث وآخرون ، «تأثير تغير المناخ على موارد المياه في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط: نموذج تغيرات القرن الحادي والعشرين وانعكاساتها ،» بحوث الموارد المائية ، ٢٠١٠.

١٦. من المهم أن نلاحظ أن المستجيبين بدا أنهم يتوقعون أن هناك ما يكفي من المياه للجميع ، إذا تم اتخاذ تدابير كافية في جانب العرض. مزيد من التركيز على تدابير جانب الطلب (توفير المياه ليس فقط في الزراعة ولكن في المناطق الحضرية) من شأنه أن يساهم في موارد المياه «المجانية» التي يمكن استخداماها في الزراعة. سيكون من المفيد أيضا لإدارة التوقعات من حيث كمية المياه التي يمكن للناس الوصول إليها ، لمنع المزيد من المظالم في المستقبل.

١٧. على سبيل المثال ، أشارت بيانات وزارة الزراعة العراقية إلى أنه بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ فقط ، تقلصت مساحة الأرض المخصصة لزراعة القمح والشعير في ذي قار وميسان والبصرة بنسبة ١٢٪. انظر IDMC و NRC والاستعلام الاجتماعي ، ٢٠٢٠.

١٨. فيما يتعلق بدوافع الصراع الأخرى ، تؤدي النزاعات على الأراضي أحيانًا إلى توترات وقد تتصاعد إلى نزاع. تنشأ هذه الخلافات بسبب عدم وضوح حدود كل منهما أو في دخول مواشي أحد المزارعين إلى أراضي الآخر. علاوة على ذلك ، فإن النزاع بين الرعاة ومزارعي الأراضي ليس ممتدًا كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في منطقة الساحل.

١٩. ومع ذلك ، فإن العراق بلد يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية ، من منظور الاقتصاد الكلي. انظر ، على سبيل المثال ، برنامج الغذاء العالمي وإيكاردا ، «المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق ،» (بغداد: برنامج الأغذية العالمي ، ٢٠١٨).

٢٠. برنامج الغذاء العالمي ، «العراق: تقييم شامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ،» (بغداد: برنامج الأغذية العالمي ، ٢٠١٦). ينظر CFSVA على مستوى المنطقة ويتم إجراؤه كل بضع سنوات. ومن المقرر إجراء جولة تقييم جديدة في عام ٢٠٢١.

٢١. منظمة الأغذية والزراعة وآخرون ، «مراقب الأمن الغذائي في العراق COVID-١٩» ، العدد ٢٥ (بغداد: الفاو ، ٢٠٢١).

٢٢. يقوم الأمن الغذائي على أربع ركائز: الوصول ، والتوافر ، والاستخدام ، والاستقرار.

برنامج الأغذية العالمي- المكتب الرئيسي - العراق

لمزيد من المعلومات يرجي الاتصال ب

شارون بيجر

Sharon.beijer@wfp.org

علي رضا قريشي

ممثل برنامج الاغذية العالمي في العراق

ally-raza.qureshi@wfp.org